كلمة العدد

بسْم اللَّهِ الرَّحْمن الرَّحِيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وعلى آله وصحبه ومَن والاه، أما بعد:**

في سنوات قليلة استطاعت مجلة دار الإفتاء المصرية أن تصبح دورية علمية رفيعة المستوى، يلجأ إليها الباحثون في أطروحاتهم، والكاتبون في مؤلفاتهم، ويعود ذلك -في رأينا- لأمرين:

الأول: انتظام صدورها لتصبح في تلاقٍ دائمٍ مع جمهورها المستهدف، وتؤدي إلى التواصل الحقيقي عبر إعلام هادف، ومستقبل يسعى إلى الثقافة الرصينة حريصًا عليها متشوقًا إلى محاورة أعلامها وأفكارها.

الثاني: دقة الاختيار فيما ينشر من أبحاث ومقالات تحرك المياه الآسنة، وتدفع العقل الفقهي إلى الانفتاح على عالمه وتطوير أدواته، وتحديث موضوعاته، ومراجعة مقولاته عبر خطاب علمي أكاديمي، الدين لُحمته، والتفاعل مع قضايا المجتمع سداه، وهو تجديدٌ أمرَنَا به ديننا، وتمليه علينا ضرورات حفظه التي أشارت إليها النظرية العامة في مقاصد الشريعة الإسلامية الناطقة بحفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ المال وحفظ النسل في سياق تشريعي آمر، ومنظومة أخلاقية حاكمة.

إن الإسلام باعتباره دين العلم يفتح الأبواب أمامنا وأمام غيرنا لهجرة الأفكار الإنسانية والفتوحات العلمية من مكان إلى مكان مع اختلاف البلدان والأديان، ليصبح التعاون هو

سـنة الله في الاجتماع الإنسـاني فعلوم الدنيا هي ميراث البشـر، وهي «**فصـل المقال فيما بين الحكمة والشـريعة مـن الاتصال**» بتعبير «ابن رشـد» الفقيـه المالكي والفيلسـوف والقاضي والطبيب وشارح أرسطو الكبير.

وأعتقـد أن مـادة هذا العدد تضميـنٌ أمينٌ لهذه المعاني التي جوهرها روح الإسـلام، فمن بحوثه: «**الرخصة الشـرعية دراسـة أصوليـة تطبيقية علي آيـات القرآن الكريم**» وهي دراسـة كاشفة عن يسر الإسلام مبادئ وكليات، وأحكامًا وتشريعات.

ومـن بحوثـه: «**المذاهب الفقهيـة وأهميتها في المحافظة على الشـريعة الإسـلامية**» وهي ضـوءٌ كاشـفٌ عن منهجية إسـلامية تعترف بالتنـوع في الآراء، والتعـدد في الحلول في ائتلاف مع الأصول وثراء في التفاصيل والحلول تفتح آفاق العلم الشـرعي ويرفض الانغلاق والغُلو والتقوقع.

وبحـث أخير عن «**التكييف الفقهي لصناديق الاسـتثمار والعلاقات الناشـئة عنها دراسـة مقارنة**»، والبحث يعتمد منهجية قواعد الشـريعة الكليـة في تحرير مفاهيمه الفقهية، وهو لقاء مطلـوب بين النص والواقع يرسـخ مفهـوم النصِّ المفتوحِ على واقعـه وواقعاته، القادرِ على الإجابة عن أسئلة جديدة وعلاقات تعاقدية تعددت صورها في المحل والشروط والأسباب، وأيضًا في مناطات الأحكام.

خلاصـة القـول أننـا أمام عقل فقهـي ضابط ليـس انضباط احتياط فحسـب، بـل منهجية متكاملة، فالعلم طريقة قبل أن يكون حقيقة.

أ.د/ محمد كمال الدين إمام

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق

جامعة الإسكندرية